تابع للمحور الرابع: دراسة لبعض القضايا الجيوسياسية

ثانيا: نموذج عن جيوسياسية المياه. "أزمة سد النهضة بين مصر وأثيوبيا".

لقد سعت إثيوبيا إلى إقامة مشروع سد النهضة الذي يعد من أخطر المشاريع التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر وخطير على حصة مصر من مياه النيل، إذ استغلت إثيوبيا الأوضاع السياسية التي مرت بها مصر في عام2011، وانشغالها في الداخل، بإقامة مشروع سد النهضة على نهر النيل الأزرق، والذي يعد بمثابة حلم وطني قومي للإثيوبيين الذي سيحقق الرخاء والتقدم للبلاد، وسينتشلها من التخلف والفقر إلى التنمية والتقدم، لما سيحققه السد من كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية فضلاً عن حجمه العملاق الذي يجعله الأول في القارة الإفريقية والعاشر عالميًا، وفي مقابل ذلك فإن بناء سد النهضة سيؤثر على نقص حصة مصر المائية من مياه نهر النيل.

1- مشروع سد النهضة

أعلنت إثيوبيا عن بدء بناء السد في نيسان 2011 ، والذي يقع على نهر النيل الأزرق في منطقة شنقول جوموز، على بعد 45 كم من الحدود السودانية الإثيوبية، ويبلغ اتساع النهر عند السد 600م^3 تتدفق فيه مياه النهر عند موسم تساقط الأمطار، أما في موسم الجفاف فيبلغ اتساعه حوالي 90م^3، ويذكر أن فكرة إنشاء السد قديمة بدأت الدراسات بتخطيط أمريكي منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي في دراسة موسعة حددت 26 موقعًا لإنشاء السدود ويأتي على رأسها سدود على نهر النيل الأزرق، وقد برر بعض الخبراء المصريين بأن إنشاء السد يأتي في إطار الرد على إنشاء الرئيس جمال عبد الناصر للسد العالي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي، فقررت الولايات المتحدة الامريكية إنشاء السدود على نهر النيل الأزرق نكاية بالرئيس جمال عبد الناصر بحجة تطوير إثيوبيا. ويبلغ طول السد حوالي 17 مترًا، وعرضه 1800 متر.

إن الموقع الذي تم اختياره لإنشاء السد عليه كان لاعتبارات سياسية وأبعاد جيوستراتيجية كبيرة، وأن هذا المكان على النيل الأزرق الأكثر تدفقًا للمياه، إذ يسهم بحوالي 80% من حجم المياه القادمة لمصر، ومن المتوقع أن يحجز خلفه ما يعادل ضعف بحيرة تانا وحوالي نصف السعة التخزينية لبحيرة سد العالي في مصر، وهذا يعني نقل المخزون المائي من بحيرة ناصر إلى الهضبة الإثيوبية وتتحكم إثيوبيا في المياه التي تأتي لمصر.

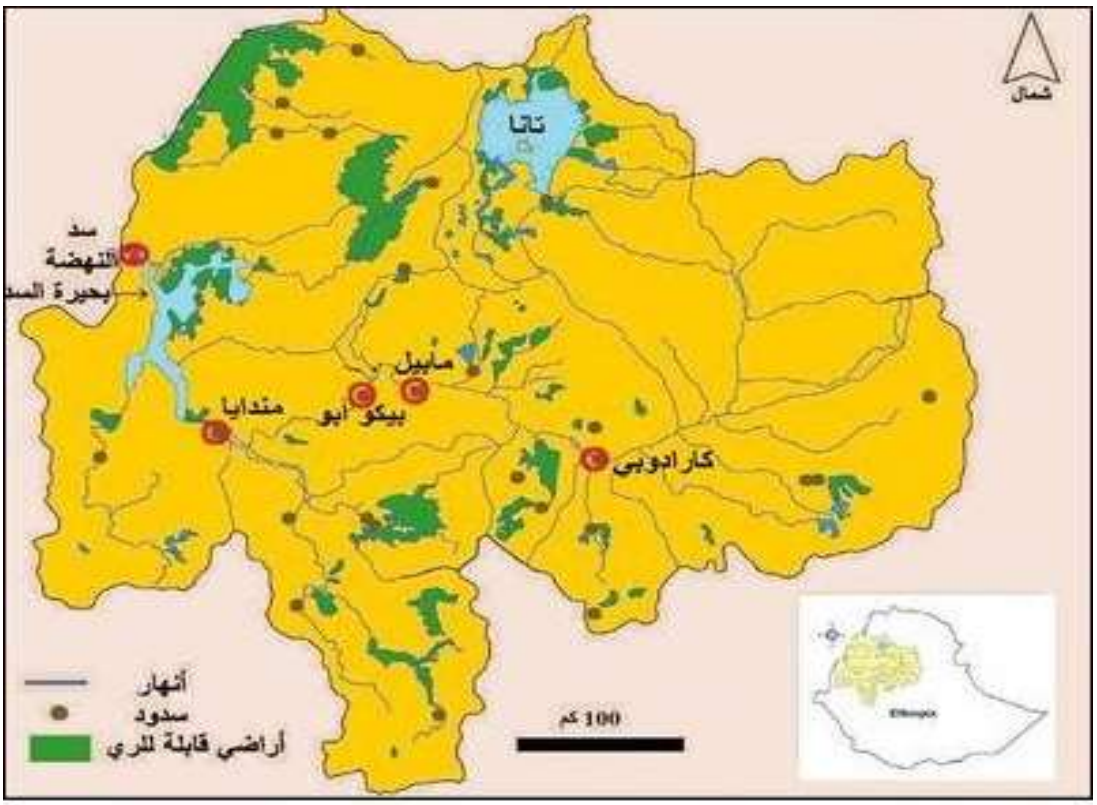

تهدف أثيوبيا من بناء السد لإنتاج الطاقة الكهربائية لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في توفير الطاقة الكهربائية لعدد كبير من السكان وزيادة الربط الكهربائي في جميع أنحاء البلاد، فضلًا عن التوسع في إقامة السدود المائية، لتوفير الطاقة الكهرومائية لاسيما في ظل عدم وجود النفط، وهذا ما يتيح توفير الاستهلاك المنزلي للطاقة، ومواكبة موجة التوسع الصناعي، والتصدير الخارجي، وعليه ترتكز إثيوبيا على فلسفة التنمية على بعدين أساسيين هما: إقامة السدود الكبرى من ناحية والاستثمار الضخم في القطاع الزراعي من ناحية أخرى.

وعليه يعد إنشاء السد بمثابة تهديد مباشر للأمن القومي المصري، إذ لم تقتصر مخاوف مصر على نقص إمدادات المياه خلال ملء الخزان، والتأثير على إمدادات الكهرباء، بل إن سعة التخزين عالية للغاية وتعتبر خطيرة إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار أن المنطقة التي تم فيها بناؤه قابلة للتعرض للهزات والزلازل، وإنه إذا ما تعرض السد للتدمير أو القصف سيبلغ العجز المائي في مصر حوالي 94 مليار م^3 عام 2050، أي بمعنى سيحرم مصر من مياه نهر النيل كاملة لمدة عامين لذا سعت مصر إلى حل الأزمة بتشكيل لجنة ثلاثية دوليّة لتقييم الدراسات الإثيوبية للسد، وقدمت اللجنة تقريرها بإدانة إثيوبيا، إذ كشف التقرير عن عدم قدرتها على تقييم الآثار السلبية الناتجة عن بناء السد، نتيجة لتقاعس إثيوبيا عن مدها بالدراسات، بعد أن أدانت اللجنة الدولية إثيوبيا وتوصياتها بشأن تشكيل لجنة تقوم بتوفير الدراسات الفنية الخاصة بالسد قامت إثيوبيا بذلك بتشكيل لجنة فنية محلية، ورفضت مصر ذلك وأعلنت ضرورة وجود خبراء أجانب في اللجنة، وبعد ذلك تم استئناف المفاوضات في يونيو2014 وكانت للتباحث حول شروط المرجعيّة للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية، والاتفاق حول دورية الاجتماعات، وتم الاتفاق على وفي 23 مارس 2015 وقعت اتفاقية إعلان المبادئ بين مصر

والسودان وإثيوبيا في الخرطوم لتقنين مجموعة من الأمور لصالح إثيوبيا والتي تعد كارثية بالنسبة لمصر، إذ قننت هذه الوثيقة حق إثيوبيا في بناء السد وبالتالي السماح لها في الحصول على التمويل الدولي الذي طالما عرقلته مصر نتيجة خلافها مع إثيوبيا بشأن السد، كما قننت الاتفاقية:

1. عدم الحديث عن الحقوق التاريخية لمصر في المياه والاكتفاء بالحديث عن مبدأ الاستخدام العادل والمنصف للمياه.
2. عدم الحديث عن سعة وحجم السد وأخطاره البنائية وهي أمور حيوية بدلً من الاكتفاء بالحديث فقط عن الآثار المترتبة على ذلك.
3. تجاهل الحديث عن فكرة الأخطار المسبقة التي طالبت مصر بها منذ فترة(حكم مبارك)، وهذا المبدأ يعطي الحق لإثيوبيا في بناء سدود أخرى غير سد النهضة دون استشارة مصر.
4. الاستمرار في أعمال السد خلال فترة عمل المكاتب الاستشارية، التي ستقوم بتنفيذ الدراستين المرتبطتين بالآثار المترتبة على السد، فضلاً عن كون هذه الدراسات وعمل اللجنة الوطنية غير ملزمة للدول الثلاث وبالتالي تصبح مصر أمام الأمر الواقع. وتعد هذه الوثيقة نقطة تحول كبيرة بالنسبة لمصر، إذ ولذا يرجع السبب في بناء إثيوبيا سد النهضة إلى تحقيق مجموعة من الغايات، هي:

1. إنتاج الطاقة الكهرومائية ومضاعفتها بالقدر الذي يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليًا.
2. توفير المياه لسكان منطقة "بني شنقول" على مدار العام والتي يستخدم جزء منها لغرض الشرب والزراعة المروية المحدودة.
3. تخفيف حمل وزن المياه المخزونة عند بحيرة السد العالي والتي تسبب الزلازل الضعيفة.
4. تخزين طمي النيل الأزرق والذي يقدر ب 420 مليار م^3 سنويًا، مما يطيل عمر السدود السوداني والسد العالي.
5. تنشيط منطقة السد سياحيًا.
6. زيادة الثروة السمكية في إثيوبيا.
7. تأمين مخزون استراتيجي من المياه، في حالة الانخفاض في منسوب المياه، والوقاية من مواسم الجفاف.
8. قلة التبخير نتيجة لوجود بحيرة السد على ارتفاع 610 إلى 650 مترًا فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالتبخر في بحيرة السد العالي 176- 160 (فوق سطح البحر).

لذلك فقد ارتكزت فلسفة التنمية الإثيوبية على بعدين أساسيين هما: إقامة السدود الكبرى والاستثمار الضخم في المجال الزراعي، أي بمعنى زيادة الاعتماد على الزراعة المروية التي قد توفر السدود جانبًا كبيرًا من مياهها، وعلى الرغم من المفاوضات والجهود الحثيثة من أجل التوصل إلى حل يرضي جميع الأطارف دولتي المصب مصر والسودان وإثيوبيا، والوساطة الدولية بخصوص هذا الملف إلا أن هذه الجهود لم يسفر عنها اتفاقاً بسبب تعنت الجانب الإثيوبي، ولجأت مصر بعد ذلك إلى الاحتكام الدولي في هذا الشأن على إثر ما تقدم فإن المغزى السياسي من قيام إثيوبيا بإنشاء سد النهضة هو السيطرة والتحكم في مياه نهر النيل، وأخذ دور الزعامة في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، والسيطرة على مياه نهر النيل من أجل التحكم في مصر ومقدراتها

ومستقبلها، فضلاً عن تحقيق هدفها كدولة مصدرة للطاقة الكهربائية في شرق إفريقيا، والقيام بالتوسع الزراعي لذا ينبغي على مصر التحرك السياسي لمحاصرة إثيوبيا إقليميًّا ودوليًّا عن طريق ترويج لفكرة "أن السلوك الإثيوبي يخالف القوانين التي تنظم الأنهار الدولية، فضلًا عن إساءتها إلى دول الجوار وإلحاق الضرر بها، وهو ما يهدد الأمن والسلم الإقليميّ والدوليّ".

2- تداعيات بناء سد النهضة على مصر: يمكن أن نذكرها في النقاط التالية:

أ/ التداعيات الاقتصادية والسياسية لمشروع سد النهضة على مصر تتمثل في:

1- انخفاض في حصة مصر المائية بمتوسط قدره من 9 إلى 12 مليار م^3 بأقل التقديرات من أصل 55.5 مليار م^3، ويعد انخفاض حصة مصر المائية بمقدار 12 مليار م^3 بمثابة تهديد كبير للأمن القومي المصري، ويعتمد حجم التأثير طبقًا لعدد السنوات، التي ستسعى إثيوبيا بها لتخزين السد، فكلما زادت المدة قل التأثير السلبي المباشر، وعليه تسعى إثيوبيا لملء السد خلال ثلاث سنوات، وهذا ما يجعل مصر والسودان تفقدان حصة تقدر بحوالي 15-25 مليار م^3 قادمة من إثيوبيا.

2- إن إمدادات المياه التي تصل إلى مصر ستتأثر في سنوات الملء لبحيرة التخزين الخاصة بسد النهضة، سواء في السنوات العادية أو السنوات غزيرة الأمطار، وبالتالي سيؤثر سلبًا على توليد الطاقة الكهربائية في السد العالي، بنسبة تصل إلى 41 إلى 60%، وذلك بسبب الانخفاض في مستوى المياه في بحيرة ناصر الذي سيؤثر على عمل التوربينات الكهرومائية المرتبطة بالسد العالي، وأما في حالة الملء في سنوات الجفاف فسينخفض مستوى توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي، بدرجة أكبر، وقد تنعدم إمكانية توليد الطاقة نهائيًا من السد.

3- فضلًا عن غمر الأشجار والغابات عند ملء بحيرة سد النهضة مما سيودي إلى تقليل نسبة الأوكسجين الأمر الذي يؤثر على نوعية المياه المنطلقة خلف السد وسيؤثر بصورة مباشرة في مياه النيل التي تصل إلى كل من السودان ومصر.

4- زيادة فرص تعرض سد النهضة إلى الانهيار نتيجة عوامل الجيولوجيا، وسرعة اندفاع مياه نهر النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام إلى أكثر من نصف بليون متر مكعب يوميًا، ومن ارتفاع يزيد على 2000 متر نحو مستوى600 متر عند السد، فضلاً عن وقوع السد على منطقة فلق زلزالي، وأن احتمال انهياره لاحقًا يزيد إذا ما ازدادت قوة الزلزال عن 4 درجات على مقياس ريختر، وهذا يقود إلى خسائر بشرية كبيرة للمصريين والسودانيين.

5- تهديد للثروة السمكية، والتأثير على السياحة النيلية فضلاً عن تأثيرات زراعية فنية مائية إيكولوجية واضحة لسد النهضة الإثيوبي.

6- بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المصرية وانخفاض في منسوب المياه الجوفية وزيادة تداخل مياه البحر في الدلتا وتملح أراضيها وانكشاف العديد من مآخذ محطات المياه للشرب والمصانع الواقعة على النيل وفرعيه فضلً على زيادة تلوث مياه نهر النيل والترع والبحيرات الشمالية والمصارف.

7- إيقاف مشاريع استصلاح الأراضي، والتوسع الزراعي في كل من السودان ومصر بسبب النقص الكبير للمياه جراء بناء إثيوبيا للسد.

8- سيعرض سد النهضة مصر لضائقة مالية كبيرة جدًا بسبب فقدان المياه نتيجة لتخزينها خلف السد فضلً عن تحكم إثيوبيا الاستراتيجي بمياه النيل الأزرق.

9- حدوث التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا بسبب هذا المشروع.

10- ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وانخفاض في حجم الصادرات الزراعية والغذائية، وزيادة حجم الواردات الغذائية التي تقدر بحوالي 60%.

11- كما أن التأثير السلبي ذا البعد السياسي الذي يهدف إلى كسر إرادة مصر السياسية لما يمثله فرضًا للأجندة الإثيوبية على مصر بعد مرور 3 سنوات من وضع الحجر الأساس للسد على أنها دولة رائدة في إفريقيا، وكانت قلب القارة الإفريقية في المحافل الدولية وفي العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية وغيرها، وأن هذا القرار الأحادي من جانب إثيوبيا يعد بمثابة ضربة سياسية لمصر ووضعها في موقف حرج أمام القارة الإفريقية والعالم أجمع.

ب/ أما فيما يخص التداعيات الاجتماعية لمشروع سد النهضة على مصر فتتمثل بالتالي:

1- يشير الخبراء إلى النقص في كميات المياه الواردة إلى مصر بسبب سد النهضة ومن شأنه أن يؤثر بشكل سلبيّ على القطاع الفلاحي، إذ يتوقع بوار من 4 إلى 5 مليون فدان، وإحالة 5 ملايين فلاح على البطالة، كما تؤدي هذه التأثيرات إلى نتائج اجتماعية وبيئية خطيرة، إذ ينجم عنه مجاعات ومشكلات اجتماعية، ويتوقع أن تصل نسبة الأراضي الزراعية إلى 30%، وأن كل فدان سيتم زراعته في إثيوبيا سيقضي تقريبًا على فدان في مصر، بسبب انخفاض نسبة الحصة المائية بسبب سد النهضة.

2- زيادة حجم الفجوة الغذائية التي تبلغ حاليًا 55 % من الاحتياجات الغذائية للمصريين لتصل إلى حوالي 55 إلى 75%.

3- ستزيد مالآت بناء السد من مساحات الطبقة الفقيرة والمعدومة، وستتقلص الطبقة الوسطى وتنكمش أكثر فأكثر وستختفي وظائف ومهن مرتبطة بالإنتاج الزراعي، وستزيد معدلات الهجرة الداخلية والتغيرات الديمغرافية في داخل البلد.

4- تهديد السلم الاجتماعي الداخلي في حالة تمرير السد وتناقص حصة مصر المائية مما قد يؤدي إلى حدوث تحول في طبيعة النزاع وأطرافه وذلك نتيجة التنافس المحتمل على المياه بين المصريين أنفسهم، وإمكانية حدوث صدامات داخلية بشأن أولوية ري الأراضي الزراعية، وتوزيع المياه على الاستخدامات المختلفة في مصر، وعليه يمثل سد النهضة تهديدًا كبيرًا لأمن مصر المائي والغذائي، إذ يعيش حوالي 95 % من التعداد الكلي للمصريين على طول نهر النيل، ويعد النيل شريان الحياة لمواطنيه، كما تتزايد مخاوف مصر بسبب الزيادة السكانية المتوقعة، والتغير المناخي، والآثار المحتملة على القطاع الزراعي، إذ عجزت كل من مصر والسودان وإثيوبيا عن إيجاد حلول وسطية لأزمة سد النهضة، فإثيوبيا تتمسك بحقها في بناء السد، بوصفه مشروعًا تنمويًا قوميًا، في حين ترى مصر والسودان أنه يهدد أمنها المائي فكل طرف يتمسك بحجته، مع عدم قدرة الأطراف الإقليميّة

والدوليّة على إقناع الطرفين بضرورة التوصل إلى حل توافقي. ففي حالة كان فقدان المياه صغيرًا يمكن تحمله إذ تم ملئ خزان السد في سنوات هطول الأمطار الغزيرة، أما في حالة تم الملء في سنوات الجفاف فسيحدث تأثير كبير على إمدادات المياه في مصر، وستواجه كارثة مروعة في الطلب على المياه وتوليد الطاقة الكهربائية.

ومما تقدم يمكن القول بأن سد النهضة له تأثير كبير على الأمن القومي المصري وهذا يتطلب من مصر التمسك في الاتفاقيات والمعاهدات السابقة الموقعة عليها، التي تعطيها الحقوق بخصوص استشارتها في أي تغييرات تقع في المستقبل على نهر النيل فضلً عن حقها التاريخي من مياه النيل.